

المدن المصرية الجديدة تنعش الاستثمار في سلاسل التجزئة الأجنبية

استثمارات لمتاجر سبينس والفطين في العاصمة الإدارية والعلمين



وجهة استثمارية مهمة

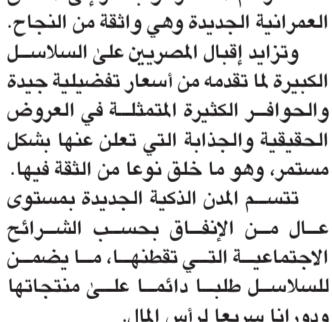
محافظات مصر، بما يعنى توفير بيئة مناسبة لتجارة التجزئة. وقال عبدالله الغزالي عضو مجلس إدارة الاتحاد المصري لجمعيات المستثمرين، إن انتشار سلاسل التجزئة بالمدن الجديدة، خاصة من جانب المستثمرين العرب البارزين في هذا المجال، يؤكد جاذبية السوق المصرية للاستثمارات في هذا القطاع الذي سيظل قلة للمستثمرين.

وأوضح لـ "العرب" أن "توسع تلك السلاسل وامتدادها مع الزحف العمراني سوف يحدث رواجاً في السوق المصرية من ناحية زيادة المبيعات، وكذلك نشاط حركة التصنيع في مختلف القطاعات".



أشرف حسني

سلاسل التجزئة تعزز المنافسة وتستحوذ على شريحة من السوق



عبدالله الغزالي

فورة السلاسل الأجنبية تؤكد جاذبية الاستثمار في السوق المصرية

وتعى سلاسل التجزئة الأجنبية بخبراتها قيمة التضحية من أجل الاستحواذ على حصة سوقية تمكنها من تحقيق عائد استثماري سخى، لذلك تقود دائماً زمام المخاطرة وتبادر إلى المناطق العمرانية الجديدة وهي واثقة من النجاح. وتزايد إقبال المصريين على السلاسل الكبيرة لما تقدمه من أسعار تفضيلية جيدة والحوافر الكثيرة المتمثلة في العروض الحقيقية والجاذبة التي تعلن عنها بشكل مستمر، وهو ما خلق نوعاً من الثقة فيها. تتسم المدن الذكية الجديدة بمستوى عال من الإنفاق بحسب الشرائح الاجتماعية التي تقطنها، ما يضمن للسلاسل طلباً دائماً على منتجاتها ودوراناً سريعاً لراس المال.

علاوة على أنها تسهم في تعزيز أليات العرض والطلب التي تضمن مستويات سعرية تعكس المستويات الحقيقية للمنتجات، وهي من النقاط المهمة التي تحفز سلاسل التجزئة الأجنبية على الاستثمار في مصر.

استعانت القاهرة مؤخراً بشركة "أجيليتي" الكويتية لإصلاح تشوهات قطاع تجارتها الداخلية، والذي تسبب في خلل أليات السوق وضمان أسعار عادلة للمنتجات نتيجة غياب منظومة فاعلة تضمن حرية تداول السلع.

وتحتاج القاهرة إلى استثمارات كبيرة في قطاع تجارة الجملة والتجزئة تزامناً مع الفورة الكبيرة في الزيادة السكانية التي تجاوزت حاجز الـ 100 مليون نسمة، بخلاف الـ 10 ملايين مصري بقيوم في الخارج.

وترمي خطط التطوير إلى وصول عدد منافذ بيع السلع التابعة لسلاسل الجملة الكبيرة إلى نحو 1895 منفذاً خلال السنوات العشر المقبلة.

وأكد الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية أنه أعد دراسة وافية باحتياجات مصر من الاستثمارات والمناطق اللوجستية وقدمها إلى وزارة التكوين والتجارة الداخلية، بهدف تطوير التجارة في البلاد.

واقترحت رؤية الاتحاد عمل مزادات على مراحل، بحيث يتم طرح المناطق الجغرافية التي تريد تطويرها على الشركات العالمية أسوة بما يحدث في مزادات قطاع البترول.

وتكشفت دراسات الاتحاد عن حاجة جميع محافظات مصر (27 محافظة) إلى مراكز لوجستية نتيجة إهمال هذا القطاع على مدى سنوات وحاجته للتطوير.

وتتطلب هذه الفورة مواجهة حلقات عميقة من البيروقراطية التي تواجه المستثمرين، والعمل على سرعة إنهاء عمليات التراخيص لضمان نجاح المنظومة، فضلاً عن حفز الاستثمار في هذا القطاع توافقاً مع التوسعات العمرانية الجديدة والتي شملت جميع

الجديدة يحدث رواجاً في الأسواق المصرية، وتترتب عليه منافسة حقيقية مع منافذ البيع الحكومية والخاصة، إذ يكون النجاح في النهاية لمن يقدم سلعة بجودة مرتفعة وخدمة متميزة وسعر أرخص.

وأضاف لـ "العرب" أن "الاستثمار في سلاسل التجزئة بمصر من القطاعات الواعدة، فالسوق المصرية تتميز بمعدلات استهلاك مرتفعة للغاية، فضلاً عن سرعة دوران رأس المال الاستثمار في هذا القطاع".

وتظهر التحديات التي تواجه الاستثمار في سلاسل التجزئة في المناطق العمرانية الجديدة في البداية، لأن الطلب عليها لن يكون مرتفعاً، نظراً لعدم تكس تلك المدن بالسكان، وبالتالي انخفاض معدلات الشراء، إلى جانب ارتفاع تكاليف الإنشاء.

وتتعمد استراتيجية سلاسل التجارة الكبرى في المدن الجديدة على الاستثمار طويل الأجل، بما يعنى التضحية أولاً مقابل الحصول على ولاء ورضا الزبائن.

وتخطط القاهرة لتدشين 60 منطقة لوجستية بحلول عام 2030 الأمر الذي يجعل منها منطقة مفتوحة أمام الاستثمارات الأجنبية لاقتناص هذه الفرص.

وتسبب عدم كفاءة إدارة منظومة التجارة الداخلية بالبلاد في زيادة حلقات تداول السلع بشكل كبير، الأمر الذي يفضي في كل مرحلة إلى زيادة سعرية ويكرس لوضع احتكاري في المناطق المحرومة نتيجة عدم وصول الإمدادات اللوجستية إليها بشكل منظم.

تعزز هذه الخطوة توجهات القاهرة الرامية إلى تأسيس أول بورصة سلعية، والتي لن ترى النور من دون وجود منظومة لوجستية متكاملة تضمن إتاحة المعلومات حول حركة السلع في الأسواق بشكل لحظي يضمن شفافية عمل بورصة السلع.

بدأت المدن الجديدة في مصر تنعش الاستثمار في سلاسل التجزئة، حيث كشف عدد من السلاسل العالمية عن ضخ رؤوس أموال في نطاق هذه المدن التي تتميز بنسق كبير من العمران الذكي، ما يزيد أهميتها الاقتصادية ويحفز الكثير من المتاجر العالمية على افتتاح فروع بها، وهو ما يمثل رواجاً متبادلاً بين الجانبين.



محمد حماد صحافي مصري

القاهرة - باتت المدن المليونية الجديدة قبلة للعديد من سلاسل التجارة العالمية، وشجعته على قرض المزيد من الفرص، حيث أعلنت مجموعة سبينس عن افتتاح ثلاثة فروع لها في العاصمة الإدارية الجديدة في شرق القاهرة، ومدينة العلمين الجديدة على ساحل البحر المتوسط.

وأعلنت مجموعة ماجد الفطيم الإماراتية عن توسعات استثمارية في مدينة المنصورة الجديدة، شمال القاهرة، علاوة على خططها الواعدة في العاصمة الإدارية والعلمين أيضاً، والتوسعات التي تستهدفها متاجر "كارفور" و"هايبير".

وانضمت إلى القائمة مجموعة "لولو" الهندية، حيث أعلنت عن افتتاح أربعة مراكز تسويق لها في مصر باستثمارات تصل إلى نحو 500 مليون دولار.

وتتوكل تلك الفورة مع خطط الحكومة المصرية التي تستهدف تدشين 30 مدينة ذكية بنسق معماري يتوافق مع تكنولوجيا الجيل الرابع للمدن والذي يعتمد التكنولوجيا أسلوبياً في عمليات التشييد والبناء.

ويحفز انتشار سلاسل التجزئة العالمية في مصر وضع قطاع التجارة الداخلية المتربص، والذي تبلغ مساهمته نحو 13.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

ورصدت بيانات مجلس الوزراء زيادة في حجم الاستثمارات في قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 283 في المئة خلال السنوات الخمس الماضية، من مستويات 530 مليون دولار إلى نحو مليار دولار.

وأمنعت القاهرة في تحفيز المستثمرين الأجانب للدخول في هذا القطاع الحيوي عبر استئناس التجربة الفرنسية لإصلاح منظومة تجارتها الداخلية.

ووافقت الحكومة على اتفاق ثلاثي الأطراف بينها ومجموعة "سيماريس" الفرنسية، والوكالة الفرنسية للتنمية، من أجل هيكلة منظومة التجارة الداخلية وتقديم المساعدة الفنية لتطوير أسواق الجملة في قطاع المواد الغذائية.

ولفت أشرف حسني عضو شعبة المواد الغذائية بغرفة التجارة للقاهرة، إلى أن انتشار سلاسل التجزئة في المدن

كورونا يسرع صفقات الاندماج في قطاع الضيافة السعودي

الرياض - تشير التوقعات إلى أن تشهد السوق السعودية عملية اندماج كبرى جديدة بقيمة 9 مليارات ريال (حوالي 2.40 مليار دولار) مع إعلان شركتي طيبة للاستثمار ودور للضيافة السعوديتين عن بدء مناقشات مبدئية لدراسة اندماج الشركتين.

وتبلغ القيمة السوقية لشركة طيبة للاستثمار 5.5 مليار ريال (حوالي 1.47 مليار دولار)، فيما تبلغ القيمة السوقية لشركة دور للضيافة 3.5 مليار ريال (0.93 مليار دولار).

وتجدر الإشارة إلى أن كلاً من "دور" و"طيبة" تضمّان مستثمرين كباراً مشتركين، إذ تمتلك شركة أصيلة للاستثمار 27 في المئة من "دور" و16.7 في المئة من "طيبة"، في حين يمتلك محمد إبراهيم العيسى 12 في المئة من الأولى و7.4 في المئة من الثانية.

أما المساهم الثالث الأساسي في "دور" فهو صندوق الاستثمارات العامة السعودي بحصة 16.6 في المئة، بينما هو محمد صالح صيرفي بنسبة 14.5 في المئة.

وخلال الربع المالي المنتهي في 31 مارس 2021، حققت "طيبة للاستثمار" إيرادات بلغت 34 مليون ريال (9.7 مليون دولار)، مقابل 85 مليار ريال (22.6 مليار دولار) للربع المماثل من العام السابق، أي بانخفاض قدره حوالي 60 في المئة. في حين بلغت الخسائر الصافية حوالي 50 مليون ريال للفترة عينها.

وأحالت الشركة سبب تحقيق صافي خسارة للربع الحالي، مقارنة بصافي ربح للربع المماثل من العام السابق، إلى انخفاض الإيرادات بسبب جائحة كورونا، بالإضافة إلى تضخم الربع المماثل من العام السابق أيضاً مع بيع الاستثمار في إحدى الشركات التابعة، وكذلك تحقيق ربح من استلام تعويض عن الأرض التي تم نزع ملكيتها في المدينة المنورة لصالح مشروع توسعة المسجد النبوي الشريف.

وأكدت الشركتان في بيانهما للسوق المالية السعودية (تداول) أن هذه المناقشات لا تعني بالضرورة أن عملية الاندماج ستتم بين الطرفين.

وفي حال تم الاتفاق على الاندماج، فسيخضع ذلك لشروط وموافقات الجهات النظامية المعنية في المملكة العربية السعودية وموافقة الجمعية العامة غير العادية لكلا الشركتين.

وتضم محفظة "دور للضيافة" 20 فندقاً و9 مجمعات سكنية، بالإضافة إلى 16 منشأة قيد التطوير، وفق موقعها الإلكتروني.

أما محفظة "طيبة للاستثمار"، وبحسب موقعها على الإنترنت أيضاً، فتتضمن 7 فنادق ومجمعين سكنيين تجاريين. كما أنها مستثمر، من خلال شركات تابعة أو زميلة، في مشاريع عقارية مثل فندق ميلينيوم المدينة وشركة مدينة

2.40 مليار دولار قيمة صفقة الاندماج المحتملة بين شركتي طيبة للاستثمار ودور للضيافة

الجزائر تعزز افتتاح سوق للمنتجات المحلية بمدينة مصراتة الليبية

الجزائر - تعزز الجزائر أن يتم في غضون الشهرين المقبلين فتح أول سوق للمنتجات الجزائرية بمدينة مصراتة الليبية، حيث تراهن الجزائر على الاستقرار في ليبيا لإنعاش اقتصادها المتدهور بعد تراجع ملحوظ خلال العلاقات الاقتصادية بين البلدين خلال السنوات الماضية.

وتكشف مندوب مجلس الأعمال الليبي بالجزائر، عمر كارة في تصريحات صحافية خلال إرسال أول نسخة من بيض التفقيس نحو ليبيا، أن المجلس الليبي لرجال الأعمال بمصراتة وتحت إشراف المركز العربي الأفريقي للاستثمار والتطوير يجهز لفتح أول سوق مخصص للمنتجات الجزائرية بمدينة مصراتة. ومن المنتظر أن يتم فتح هذا السوق الواقع بمنطقة حرة والذي سيقام على مساحة نحو 5000 متر مربع في غضون الشهرين المقبلين.

ولفت مندوب مجلس الأعمال الليبي بالجزائر إلى أهمية هذا المشروع التجاري لرفع حجم التبادلات التجارية بين البلدين وكذلك حجم تواجدها للمنتجات الجزائرية بالسوق الليبية.

وستتيح هذا المشروع الاقتصادي لرجال الأعمال الجزائريين القيام

بصفقاتهم التجارية وتسويق منتجاتهم بكل سهولة فضلاً عن تمكين التجار الليبيين من معاينة المنتجات الجزائرية واقتنائها دون تكبد عناء التنقل إلى الجزائر.

وأضاف كارة أن المنتجات الجزائرية بليبيا هي "في طور الانتشار" متوقفاً تسجيل إقبال كبير من طرف المستهلك الليبي عليها نظراً لجودتها سواء المنتجات الغذائية والتحويلية خاصة وكذلك المنتجات النجمية.

وتندرج هذه الخطوات في إطار جهود الجزائر لتعزيز حضورها في الجارة ليبيا، على المستوى الاقتصادي، بعد تراجع ملحوظ شاب العلاقات الاقتصادية بين البلدين خلال السنوات الماضية.

وتراهن الجزائر على الاستقرار في ليبيا لإنعاش اقتصادها المتدهور، وتعتبر السوق الليبية اليوم سوقاً استراتيجية واعدة للجزائر، خاصة بعد التقدم الذي شهده المسار السياسي الليبي.

وتتوقع السلطات الجزائرية أن تصل المبادلات التجارية مع ليبيا إلى 3 مليارات دولار مقابل 65 مليون دولار حالياً.

القاهرة - وقع وزير الاقتصاد الفرنسي برونو لومير الأحد في القاهرة اتفاقات لتمويل مشاريع تنموية عدة في مصر تبلغ كلفتها 3.8 مليار يورو.

ويقضي اتفاق بين الحكومتين الفرنسية والمصرية بأن تمول فرنسا "بشروط تفضيلية" مشروعات تنفيذها شركات فرنسية وتبلغ كلفتها 1.8 مليار يورو.

ويصن الاتفاق الأول على أن تورد شركة الستوم الفرنسية 55 عربة مترو للخط الأول مترو القاهرة بكلفة إجمالية تبلغ 800 مليون يورو بقرض من الخزنة الفرنسية.



صناعة تبحت عن موطن قدم في سوق واعدة

فرنسا تتعهد بتنفيذ مشاريع تنموية بكلفة 3.8 مليار يورو في مصر

وسائل النقل العام الآمنة والفعالة. ويضمن مترو القاهرة ثلاثة خطوط يتم حالياً توسعتها وهناك مشاريع لإنشاء ثلاثة خطوط جديدة. ومنذ إنشاء مترو القاهرة في ثمانينات القرن الماضي الذي شاركت فيه شركات فرنسية على رأسها الستوم، يعد المترو أكبر مشاريع التعاون بين مصر وفرنسا.

وأعلنت مصر مطلع مايو شراء 30 طائرة مقاتلة فرنسية من طراز رافال كلفتها الإجمالية 4 مليارات يورو سيتم تمويلها بقرض مدتها 10 سنوات من بنوك تجارية بضمان الدولة الفرنسية.

كما تم التوقيع على خارطة طريق للوصول إلى اتفاق حول إنشاء الخط السادس لمترو القاهرة. وبحسب الوزير، فإن فرنسا على استعداد لتقديم قروض من مصارف تجارية بضمان الدولة بقيمة مليار دولار.

وأوضح الوزير أن هذه الاتفاقيات تجعل من مصر "شريكاً إستراتيجياً لفرنسا وهي حالياً الدولة التي تحصل على أكبر ضمانات مالية من الخزنة العامة".

وتعاني العاصمة المصرية، وهي أكبر مدينة في أفريقيا إذ يقطنها أكثر من 20 مليون نسمة، من نقص حاد في

وسيتم توقيع العقد التجاري مع الستوم "خلال ستة أشهر".

ويضمّن الاتفاق بين الحكومتين تسعة مشروعات أخرى. ووقع من الجانب المصري وزير المالية محمد معيط ووزيرة التعاون الدولي رانيا المشاط. وسيتم تمويل المشاريع من الوكالة الفرنسية للتنمية بقرابة مليار دولار ما بين عامي 2021 و2025.

وقال لومير بعد التوقيع إن "هذا التعاون الإستراتيجي يشمل قطاعات متنوعة من الطاقة المتجددة إلى تحلية المياه مروراً بالنقل العام وتمويل الجامعات والتأمين الاجتماعي".

وقع وزير الاقتصاد الفرنسي برونو لومير الأحد في القاهرة اتفاقات لتمويل مشاريع تنموية عدة في مصر تبلغ كلفتها 3.8 مليار يورو.

ويقضي اتفاق بين الحكومتين الفرنسية والمصرية بأن تمول فرنسا "بشروط تفضيلية" مشروعات تنفيذها شركات فرنسية وتبلغ كلفتها 1.8 مليار يورو.

ويصن الاتفاق الأول على أن تورد شركة الستوم الفرنسية 55 عربة مترو للخط الأول مترو القاهرة بكلفة إجمالية تبلغ 800 مليون يورو بقرض من الخزنة الفرنسية.